ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان
الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA
صندوق الأمم المتحدة للسكان
هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
UNDP

© UNDP

المصفوفة القطرية 2024
الجمهورية العربية السورية

تتبنى المصفوفة القُطرية معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون وتلتزم بها.

الإطار العام للدولة

هل صدَّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضمت الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 2003، وأبقت التحفظات على المادة 9(2) المتعلقة بنقل جنسية المرأة إلى أطفالها؛ المادة 15(4) المتعلقة بحرية التنقُّل واختيار محل السكن والإقامة؛ المادة 16(1) (ج) و(د) و(و) و(ز) بشأن المساواة في الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه في ما يتعلق بالوصاية، والحق في اختيار اسم الأسرة، والإعالة، والتبني؛ والمادة 16(2) بشأن الأثر القانوني لخطوبة الطفل وزواجه (لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية)؛ والمادة 29(1) بشأن التحكيم في أي خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف.

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

تنص المادة 33 من دستور العام 2012 على أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات بدون تمييز بينهم على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

القانون العرفي ليس مصدراً للقانون بموجب الدستور.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

وفق المادة 3 من الدستور، الفقه الإسلامي هو مصدر رئيسي للتشريع، والدولة تحترم الأديان كافة، وتكفل حرية أداء شعائرها، على ألا يُخِلَّ ذلك بالنظام العام والأحوال الشخصية للطوائف الدينية، وعلى أن تبقى الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية. ومع ذلك، لا يتناول الدستور صلاحية قانون الأحوال الشخصية في حالة تعارضه مع الأحكام الدستورية.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

ما من قانون يحدد الولاية المنوطة بنُظُم العدالة غير الرسمية واختصاصها القضائي وموقعها تجاه الدستور في حال معارضتها لأحكامه المتصلة بحقوق الإنسان عموماً وحقوق المرأة خصوصاً. وفي عام 1958 أُلغي قانون العشائر في الإقليم السوري.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

تنص المادة 33 من الدستور على أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم في هذا الصدد على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. ومع ذلك، لا توضح المادة موقفها من التمييز غير المباشر ضد المرأة ولا يتوافر أي نص يحظر التمييز.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة برصد التنفيذ واستعراضه؟

لم تبلور الجمهورية العربية السورية خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

لا توجد التزامات في الميزانية لتنفيذ تشريعات العنف ضد النساء والفتاة.

هل هناك حالياً (تزامناً مع كتابة التقرير) استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصِّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

لا وجود لاستراتيجية محدثة.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

نصت المادة 51 من الدستور على أن حق التقاضي/التمثيل والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون، وتكفل الدولة المساعدة القضائية لمن لا يستطيع تحمُّل التكاليف، وفق القانون. وينص قانون المعونة القضائية في المادتين 3 و4 على أن المساعدة القانونية سيتم منحها عند تقديم المستندات المتعلقة بالقدرة المالية وبناءً على قرار من القاضي.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

كما ورد في الفقرة السابقة.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

لا ينصّ القانون على وجوب نشر الإحصاءات المصنفة على أساس نوع الجنس.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز السفر؟

يمكن للمرأة السورية أن تستحصل على جواز سفر من دون أي قيود.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في الحصول على بطاقة الهوية؟

نصت المادة 51 من قانون الأحوال المدنية على ما يلي: "على كل مواطن عربي سوري، ذكراً كان أم أنثى، أتمَّ الرابعة عشرة من عمره، الحصول على بطاقة شخصية من أمانة السجل المدني".

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟
لا يفرض القانون المدني أي قيود على المرأة لبدء الإجراءات المدنية. تنص المادة 174(2) من القانون المدني على أن يكون زوج الزوجة القاصر مسؤولاً عن واجباتها، ولكن لا يوجد حكم مماثل بشأن المرأة البالغة. تنص المادة 46 على أن كل شخص بلغ الثامنة عشرة من عمره يكون كامل الأهلية لممارسة حقوقه المدنية، ما لم يكن قاصراً أو مصاباً بالجنون (المادة 47).

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟
لا يزال قانون الأحوال الشخصية المعدَّل (2019) يتطلب إذناً شخصياً من الذكور لزواج النساء، على الرغم من وجود خيار تجاهل رفض ولي الأمر. وتنص المادة 20 من القانون المعدَّل على أنه «إذا كانت المرأة تبلغ سن الثامنة عشرة وأرادت الزواج، فعلى القاضي أن يطلب من وليها إبداء رأيه خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً، وإذا لم يعترض أو كان اعتراضه غير جدير بالاعتبار، يأذن القاضي بزواجها". هذا الشرط لا ينطبق على الرجل الراغب في الزواج.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟
لا يتضمن القانون المدني وقانون الإجراءات المدنية أي قيود على شهادة المرأة. ومع ذلك، تتطلب المادة 12 من قانون الأحوال الشخصية المعدَّل (2019) شهادتين من الذكور عند إبرام عقد الزواج أو رجل وامرأتان.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟
نصت المادة 110 من القانون المدني على أن لكل شخص الحق في إبرام عقد وله الأهلية، ما لم ينتزع القانون أهليته أو يقيدها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟
تنص المادة 46 من القانون المدني على أن كل شخص بلغ سن الثامنة عشرة يكون مؤهلاً تماماً لممارسة حقوقه المدنية، ما لم يكن قاصراً أو يعاني الجنون (المادة 47) وتتناول المواد 386-432 من القانون المدني التصرف في الممتلكات ولا تشمل أي قيود على النساء.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟
تنظم المواد 473-488 من القانون المدني الحق في التسجيل وتأسيس الأعمال التجارية ولا توجد أي قيود على المرأة. بالإضافة إلى ذلك، لا يتضمن قانون الشركات أي قيود على النساء.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟
نصت المادة 8(4) من الدستور على عدم جواز التمييز على أساس الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون عند إنشاء حزب سياسي أو ممارسة نشاط سياسي. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 33 على أن جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، ويحظّر التمييز على أساس الجنس. كذلك، لا توجد قيود على تولي المرأة مناصب سياسية (تشريعية أو قضائية)، ولكن لا توجد أي تدابير إيجابية في هذا الصدد.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟
لا يضمن القانون السوري حصةً للمرأة في البرلمان، لا في المقاعد ولا في قوائم المرشحين.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟
لا يوجد قانون يحظر العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟
لا يوجد قانون خاص بالعنف الأسري، ولكن يشمل قانون العقوبات بعض الجرائم. يجري العمل على مشروع قانون للحماية من العنف الاسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟
لا يوجد قانون خاص بالحماية من العنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟
لا يوجد قانون خاص بالحماية من العنف الأسري.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟
لا يوجد قانون خاص بالحماية من العنف الأسري.

ل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟
لا تتاح أوامر حماية لضحايا العنف.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟
صدر القانون رقم 2 لعام 2020 وألغى المادة 548 من قانون العقوبات التي كانت تجيز سابقاً لمرتكبي جريمة قتل الإناث الاستفادة من عذر مخفف.

هل يجرِّم القانون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟
لا يوجد حظر قانوني. ولم يتم الإبلاغ عن ختان الإناث.

هل يجرِّم القانون فعل الزنا؟
يُعدُّ الزنا جريمة جنائية بموجب المادتين 473 و474 من قانون العقوبات.

هل تجرِّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟
تجرِّم المادة 489 من قانون العقوبات رقم 148 لعام 1949 الاغتصاب. أحد أركان هذه الجريمة هو الركن المادي المتمثل بحصول الجماع.

هل يجرِّم القانون الاغتصاب الزوجي؟
لا يُعدُّ الاغتصاب الزوجي جريمةً على وجه التحديد وجريمة الاغتصاب لا تشمل اغتصاب الزوجة.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

تنصّ المادة 508 على إنه إذا عُقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجنايات الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها، يستفيد مرتكب الفعل من العذر المخفف وفق أحكام المادة 241، على ألا تقل العقوبة عن الحبس سنتين. وتُعاد محاكمة الفاعل إذا انتهى الزواج إما بطلاق المرأة بدون سبب مشروع، أو بالطلاق المحكوم به لمصلحة المعتدى عليها قبل انقضاء خمس سنوات على الزواج، وتُحتسب المدة التي نفذها من العقوبة.

هل يُعرَّف التحرُّش الجنسي في أي تشريع؟

لا توجد جريمة تحرُّش جنسي محدَّدة في قانون العقوبات أو قانون العمل. وينص قانون العقوبات على أن السلوك الإجرامي يشمل اللمس غير اللائق ويعاقَب عليه ضمن الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة والاعتداء على العرض.

هل هناك نصّ في القانون يجرِّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

في عام 2012، أصدرت الحكومة قانون الجرائم الإلكترونية، لكنه لم يتطرق إلى العنف الإلكتروني ضد المرأة. وفي عام 2022 صدر القانون رقم 20 الذي يعاقِب على الجريمة الإلكترونية والتحرُّش الجنسي على الإنترنت سواء ارتُكِبت الجريمة ضد رجل أو امرأة.

هل يجرِّم القانون العمل بالجنس والبغاء؟

البغاء محظور بموجب المادة 513 من قانون العقوبات، وقانون مكافحة الدعارة لعام 1961.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

ينص المرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2010 المتعلق بجرائم الاتجار بالأشخاص على تدابير شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

تنص المادة 2 من قانون العمل على أنه يحظر في تطبيق أحكام هذا القانون المساس بمبدأ تكافؤ الفرص أو المعاملة المتساوية، بما في ذلك التمييز بين العمال على أساس العرق واللون والجنس والحالة الاجتماعية والعقيدة والرأي السياسي، أو الانتماء النقابي أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي أو أسلوب اللباس بما لا يتعارض مع الحرية الشخصية وذلك في كل ما يتعلق بالتوظيف وتنظيم العمل والتأهيل والتدريب المهني والأجور والترقية والمزايا التأديبية أو إجراءات الفصل. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 67 من القانون على حظر التسريح من العمل لأسباب عدة من بينها جنس العامل.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

بحسب المادة 2 من قانون العمل يُمنع في معرض تطبيق أحكام هذا القانون مخالفة أو تجاوز مبدأ تكافؤ الفرص أو المساواة على أسس كثيرة من بينها الجنس في ما يتعلق بقضايا عدة منها الأجر.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

وفق المادة 75 من قانون العمل يلتزم صاحب العمل بتطبيق مبدأ الأجر المتساوي عن الأعمال ذات القيمة المتساوية على جميع العاملين لديه من دون تمييز قائم على العرق أو اللون أو الجنس أو الحالة الاجتماعية أو العقيدة أو الرأي السياسي أو الانتماء النقابي أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

بموجب المادة 120 من قانون العمل، تحدّد بقرار من الوزير الأعمال الضارة بالنساء صحياً أو أخلاقياً وغيرها من الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء فيها.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

تنص المادة 120 من قانون العمل على حظر عمل المرأة ليلاً باستثناء بعض الوظائف التي تحدّدها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

تنص المادة 62(2) من قانون العمل على أنه يجوز للموظف التقاعد في سن الستين، باستخدام لغة محايدة جنسانياً. ومع ذلك، تحدد المادة 57 من قانون التأمينات الاجتماعية عمر التقاعد بـ 60 سنة للرجال و55 سنة للنساء.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح زوجاتهم/أزواجهنَّ معاشاتهم/هنَّ التقاعدية؟

تنص المادة 89 من قانون التأمينات الاجتماعية على أنه يجوز للرجل أن ينقل معاشه إلى أرملته ولكن لا يمكن للمرأة أن تفعل ذلك إلا إذا كان زوجها يعاني إعاقة تمنعه من مزاولة مهنة أو عمل لتوليد الدخل.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

تحظر المادة 122 من قانون العمل على أصحاب العمل فصل العاملة أو إنهاء خدمتها أثناء إجازة الأمومة.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

تمنح المادة 121 من قانون العمل إجازة أمومة للأم (120 يوماً للولادة الأولى، و90 يوماً للولادة الثانية، و75 يوماً للولادة الثالثة). يتوافق هذا الاستحقاق جزئياً مع معيار منظمة العمل الدولية لمدة 14 أسبوعاً.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

لا تتضمن المادة 121 من قانون العمل أي نص بشأن إجازة الأبوة.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

تنص المادة 126 من قانون العمل على أن صاحب العمل الذي يستخدم 100 عاملة فأكثر في مكان واحد أن يوفر دار حضانة لرعاية أطفال العاملات على ألا يقل عددهم عن 25 طفلاً ولا تزيد أعمارهم على خمس سنوات، ويحدّد الوزير بقرار منه أحكام ترخيص وشروط عمل هذه الدُور. وتنص المادة 127 على أنه في حالة عدم توفر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة، على صاحب العمل الذي يستخدم 20 عاملة متزوجة على الأقل إعداد مكان مناسب يكون في عهدة مربية مؤهلة لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، بشرط ألا يقل عددهم عن 10 أطفال. رعاية الأطفال إلزامية في القطاع الخاص.

هل تتناول التشريعات التحرُّش الجنسي في مكان العمل؟
لم يرد ذكر التحرُّش الجنسي صراحةً في قانون العمل أو في قانون العقوبات ولكن قد تنطبق بعض الأحكام على حالات التحرُّش الجنسي. تنص المادة 66 من قانون العمل على أنه يجوز للعامل ترك العمل قبل انتهاء العقد من دون إخطار صاحب العمل إذا كان صاحب العمل أو من ينوب عنه يتصرف بشكل غير أخلاقي تجاه العامل أو أحد أفراد أسرته أو إذا اعتدى صاحب العمل أو من ينوب عنه على العامل (البند يذكر الاعتداء بشكل عام وليس الاعتداء الجنسي). بالإضافة إلى ذلك، تتناول المواد 493-495 من قانون العقوبات ارتكاب الأفعال «غير اللائقة" أو "غير الأخلاقية" بالإكراه.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية في ما يتعلق بالتحرُّش الجنسي في مكان العمل؟
لا توجد أحكام صريحة تتناول سُبُل الانتصاف في حالات التحرُّش الجنسي. المادة 66(ب) من قانون العمل تنص على أن العامل الذي ترك العمل قبل انتهاء عقده لأي سبب من الأسباب (بما في ذلك الاعتداء أو السلوك غير الأخلاقي) يحق له رفع دعوى أمام المحكمة بسبب الفصل غير المبرَّر والتعويض، وذلك يشمل الإناث والذكور من العاملين.

هل يؤمِّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟
المادة 5 من قانون العمل تستثني عاملات المنازل من حماية قانون العمل. ولكن صدرت عدة قوانين تنظم العمالة المنزلية.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟
تعالج دائرة الشكاوى والاتصالات في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أي شكاوى تُرفع إليها، بما فيها تلك المتعلقة بمسائل التمييز بين الجنسين في العمل إن وردت.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟
تحدّد المادة 16 من قانون الأحوال الشخصية المعدَّل (2019) السن القانونية للزواج بـ 18 سنة للفتيان والفتيات. ولكن يُسمح بالزواج لمن أتموا الـ 15 سنة بإذن قضائي.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟
الزواج دون السن القانونية ليس باطلاً أو قابلاً للإبطال في حال كان يستوفي بقية شروط الزواج.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟
عدَّلت الجمهورية العربية السورية قانون الأحوال الشخصية بموجب القانون رقم 4 لعام 2019 لتحسين حقوق المرأة في الزواج والطلاق. ومع ذلك، لا تزال التفاوتات موجودة في عدد من الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق.

هل يحظّر القانون تعدُّد الزوجات؟
تعدُّد الزوجات مسموح به بموجب قانون الأحوال الشخصية بشرط الحصول على إذن من المحكمة. يجب أن يكون للزوج مبرر شرعي وأن يكون قادراً على إعالة أكثر من زوجة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟
تُمنح الوصاية عادةً للأب، ولكن يجوز منحها للأم بموافقة القاضي. في حال وفاة الأب، تصبح الأم وصية على أطفالها بدلاً من شقيق الأب.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟
تنص المادتان 139 و146 على أن للأم الحق في حضانة أطفالها حتى بلوغهم الخامسة عشرة من العمر، بشرط ألا تتزوج بغير قريب محرم منهم. يجوز للأب أن يطلب من القاضي تسليمه من انتهت حضانته. ويمكن للطفل الذي بلغ 15 سنة أن يختار الإقامة مع الأم أو الأب. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 176 على أنه يمكن للأب والجد تعيين وصي آخر في حالة فقدان الأب.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟
تنص المادة 70 من قانون الأحوال الشخصية المعدَّل صراحةً على وجوب سفر الزوجة مع زوجها ما لم يشترط غير ذلك في عقد الزواج أو يجد القاضي سبباً مشروعاً لعدم القيام بذلك. وتنص المادة 73 على أن الزوجة تفقد حقها في النفقة في حال رفضها الانتقال إلى مسكن زوجها.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة؟
لا توجد أي قيود قانونية تتعلق بحق المرأة في اختيار مهنتها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟
لا يتضمن قانون الأحوال الشخصية المعدَّل (2019) أي قيود على المرأة في ما يتعلق بقدرتها على التملك أو السيطرة على الممتلكات الزوجية. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 80(3) على أنه في حال عدم وجود مال للزوج، يجوز للزوجة إن كانت ميسورة الحال الرجوع إلى القاضي لتفويضها بالإنفاق على الأسرة وتحديد مقدار النفقة ويكون ذلك ديناً مستحقاً لها من قِبل الزوج.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟
تُحدّد قواعد الميراث على أساس الشريعة الإسلامية لجميع المواطنين السوريين باستثناء المسيحيين منهم. ينظم قانون الإرث والوصية الوصايا بشكل أساسي وقد أُدخلت تغييرات طفيفة لصالح المرأة في بعض الحالات، لكن هذه التعديلات لم تغيّر القاعدة الافتراضية الرئيسية التي تمنح المرأة نصف نصيب الرجل.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟
تتعامل المحاكم المختصة بالنظر بقضايا الأحوال الشخصية على مبدأ المساواة وفقاً لقوانين الأحوال الشخصية النافذة لجميع الطوائف.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟
وفقاً لقانون الجنسية لعام 1969، لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل في نقل الجنسية إلى أطفالها أو زوجها الأجنبي.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟
كما ورد في الفقرة السابقة.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
لا يتطرق أي قانون أو لائحة إلى الحصول على رعاية صحة الأم.

ومع ذلك، اعتُمدَت الاستراتيجية الوطنية لصحة النساء والمراهقين والأطفال للأعوام 2022-2025، التي تشير إلى توفير خدمات صحية محدّدة للنساء والفتيات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والصحة العقلية والأمومة إلى جانب خدمات أخرى.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
المادة 524 من قانون العقوبات تجرِّم بيع وشراء موانع الحمل. وعلى الرغم من ذلك، تلتزم الخطة الخمسية للجمهورية العربية السورية (2006-2010)، واستراتيجيتها الوطنية للسكان (2010)، واستراتيجيتها الوطنية للصحة الإنجابية (2009) تماماً بتنظيم الأسرة.

وقد اعتُمدَت الاستراتيجية الوطنية لصحة النساء والمراهقين والأطفال للأعوام 2022-2025، التي تشير إلى توفير خدمات صحية محدّدة للنساء والفتيات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والصحة العقلية والأمومة إلى جانب خدمات أخرى.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
لا يتطرق أي قانون أو لائحة إلى خدمات منع الحمل الطارئة

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل أُلغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟
المادة 524 من قانون العقوبات تجرِّم بيع وشراء موانع الحمل. وعلى الرغم من ذلك، تلتزم خطة سورية الخمسية (2006-2010)، واستراتيجيتها الوطنية للسكان (2010)، واستراتيجيتها الوطنية للصحة الإنجابية (2009) تماماً بتنظيم الأسرة.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
لا يتطرق أي قانون أو لائحة إلى الوصول إلى خدمات الرعاية ما بعد الاجهاض.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟
التثقيف الجنسي الشامل ليس إلزامياً كعنصر من مكونات المناهج المدرسية الوطنية بموجب أي قانون أو لائحة.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟
الجمهورية العربية السورية من البلدان التي لديها خطة وطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، تركز على الاستجابة للإيدز. ثمة برنامج وطني لمكافحة الإيدز يرأسه وزير الصحة ولكنه لا يتضمن معلومات عن الوصول إلى الخدمات والاختبارات.

وقد اعتُمدَت الاستراتيجية الوطنية لصحة النساء والمراهقين والأطفال للأعوام 2022-2025، التي تشير إلى توفير خدمات صحية محدّدة للنساء والفتيات، بما في ذلك خدمات فيروس نقص المناعة البشرية إلى جانب خدمات أخرى.

2500822A